وليد يونس أحمد
العراق

أكثر من أخ المحتوى
2010

بادر إلى التحرك الآن

إنضمْ إلى آلاف الأشخاص حول العالم الذين يدافعون عن الأشخاص الذين يعيشون تحت التهديد اليومي لانتهاكات حقوق الإنسان.

أُكتب مناشدة بعبارات مهذبة إلى رئيس حكومة إقليم كردستان، تتضمن ما يلي:

■ الدعوة إلى توجيه تهم بارتكاب جريمة جنائية معترف بها إلى وليد يونس أحمد، وتقديمه إلى المحاكمة، مع توفير الضمانات الكاملة للمحاكمات العادلة، أو إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط.

■ الدعوة إلى توجيه تهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها إلى المعتقلين منذ فترة طويلة، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة، أو إطلاق سراحهم بلا تأخير.

■ الدعوة إلى جعل ظروف الاعتقال متماشية تماماً مع المعايير الدولية ذات الصلة، وإلى السماح بإجراء فحوص طبية عاجلة من قبل أطباء مستقلين للمعتقلين الذين يزعمون أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، وإلى إجراء تحقيق في هذه المزاعم بصورة عاجلة ووافية ومحايدة.

تُرسل الرسائل إلى:
دولة الدكتور برهم صالح
رئيس الوزراء
حكومة إقليم كردستان
إربيل
جمهورية العراق
المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

أُكتب رسالة دعم إلى وليد يونس أحمد، باللغة العربية أو بالانجليزية:

«الناس حول العالم قلوبها معك.»

"People around the world are thinking about you."

وليد يونس
مبنى الأسايش
إربيل
إقليم كردستان العراق
جمهورية العراق

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X ODW
United Kingdom

www.amnesty.org
/ar/individuals-at-risk

أكتوبر/تشرين الأول 2010
October 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 14/014/2010
Arabic

بادر إلى التحرك الآن
من أجل وليد يونس أحمد

© Amnesty International

لا يزال وليد يونس أحمد محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة منذ ما يزيد على عشر سنوات. ففي 6 فبراير/شباط 2000، قُبض عليه في إربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق الذي يتمتع بشبه حكم ذاتي، من قبل أفراد في الأمن الكردي «أسايش». وخلال السنوات الثلاث الأولى لم تعرف عائلته شيئاً عن مكان وجوده، أو عما إذا كان ميتاً أم على قيد الحياة.

وخلال فترة اختفائه القسري، تعرض وليد يونس أحمد للتعذيب. وبعد قيامه بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله وتعذيبه، احتُجز في الحبس الانفرادي، ثم نُقل من سجن إلى آخر من دون إعطاء أي تفسير. وهو معتقل حالياً في المقر الرئيسي لجهاز الأمن «أسايش» في إربيل.

وينتمي وليد يونس أحمد إلى الأقلية الإثنية التركمانية في العراق. وقبل القبض عليه كان يعمل مترجماً ومنظم برامج لدى محطة إذاعة وتلفزة محلية تابعة على ما يبدو للحركة الإسلامية في كردستان، وهي حزب إسلامي معارض. وقبل القبض عليه بوقت قصير، كان قد شارك في اجتماع للحركة الإسلامية في كردستان. وبعد ذلك استقل سيارة أوقفتها الشرطة وفتشتها. وزُعم أن الشرطة عثرت على بعض المواد المتفجرة، فألقت القبض عليه، ولكنه نفى أن يكون على علم بالمتفجرات.

وتقول السلطات الكردية إنها لا تستطيع مقاضاة وليد يونس أحمد لأن قانون مكافحة الإرهاب سُن بعد مرور ست سنوات على اعتقاله، ولأن قانون العقوبات العراقي لا يشمل جرائم الإرهاب. بيد أن قانون العقوبات يحدد أفعالاً معينة تمس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي. ولذا فإن وليد يونس أحمد محتجز إلى أجل غير مسمى بدون أية آفاق لتوجيه تهم له أو محاكمته، وهو ما يعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

في يونيو/حزيران 2010 قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة وليد يونس أحمد في السجن. وقال إنه يقدر حملة المنظمة للدفاع عنه تقديراً عالياً، وإن هذه الحملة أحدثت أثراً إيجابياً للغاية في نفسه، حيث ساعدته على الاحتفاظ بجذوة الأمل في أنه سيطلق سراحه ذات يوم.

إن وليد يونس أحمد هو واحد من آلاف الأشخاص الذين احتُجزوا لسنوات عدة من دون تهمة أو محاكمة في سجون العراق المختلفة.

«لم أر أطفالي منذ عشر سنوات. فأنا لم أُرد أن يروني في هذه المحنة الرهيبة».

وليد يونس أحمد